الفصل الثاني:

الحالة الراهنة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع الأحيائي

٢) الحالة الراهنة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع الأحيائي

٢ : ١ الإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي :

نصت الفقرة (ا) من المادة السادسة من اتفاقية التنوع الأحيائي على:" قيام كل طرف متعاقد بوضع إستراتيجيات أو خطط عمل أو برامج وطنية لحفظ التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام".

وقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع الأحيائي في المملكة العربية السعودية بموجب القرار رقم ١٩٧ وتاريخ ١٤٢٩/٧/١١هـ. وفيما يلي عرض للحالة الراهنة لإستراتيجية التنوع الأحيائي في المملكة العربية السعودية.

٢ : ١ : ١ أهداف وأولويات الإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي :

تضمنت الإستراتيجية سبعة عشر هدفا إستراتيجياً للمحافظة على التنوع الأحيائي واستخدامه بشكل مستدام. هذا ويأتي تحت كل هدف إستراتيجي الأنشطة المقترحة، ومؤشرات المراقبة، والجهات ذات الاختصاص وتغطي أهداف الإستراتيجية المجالات التالية:-

- المحافظة على التنوع الأحيائي داخل المواقع في المناطق المحمية.
- المحافظة على التنوع الأحيائي داخل الموقع (خارج المناطق المحمية).
- المحافظة على التنوع الأحيائي خارج الموقع.
- المحافظة على الغابات والأراضي الحرجية وتطويرها.
- المحافظة على الأراضي الرعوية.
- المحافظة على الموارد البحرية.
- المحافظة على التنوع الأحيائي الزراعي.
- تنظيم الحصول على الموارد الوراثية.
- إدخال معايير وطنية للسلامة الأحيائية.
- تحديث الأنظمة الخاصة بالتنوع الأحيائي.
- دعم البحث العلمي.
- تشجيع التوعية والتعليم البيئي.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- تشجيع الإدارة التعاونية المشتركة.
- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في مجال التنوع الأحيائي
- الاستثمار الاقتصادي للموارد الفطرية.
- تنمية السياحة البيئية.

وقد تضمن الفصل الخامس من الإستراتيجية آلية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي ومراقبتها من حيث إعلان خطة عمل تنفيذية مفصلة للإستراتيجية كما تم تحديد مهام عمل الوحدات المكونة للهيكل التنظيمي للإستراتيجية.

٢ : ١ : ٢ مدى تضمين مؤشرات اتفاقية التنوع الأحيائي في الإستراتيجية :

لقد تم تطوير مؤشرات الإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي في المملكة العربية السعودية لتنسجم مع اتفاقية التنوع الأحيائي وبما يتلاءم مع واقع البيئة والحياة الفطرية في المملكة العربية السعودية.

وقد تم إصدار وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات الوطنية في المملكة مثل إستراتيجية الغابات، والإستراتيجية الوطنية للتصحر، والمنظومة الوطنية للمناطق المحمية، والإستراتيجية العامة للسياحة.

٢ : ١ : ٣ مدى مساهمة أهداف الإستراتيجية في تنفيذ مواد الاتفاقية :

لقد تم تنفيذ العديد من الأنشطة الخاصة بالأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي مثل إعداد منظومة وطنية للمناطق المحمية وتشكيل اللجنة الوطنية للتنوع الأحيائي وإضافة أعضاء لها من القطاع الخاص إضافة إلى التوسع في مهامها لتشمل برنامج الإنسان والمحيط الأحيائي بجانب المهام الخاصة بالمحافظة على التنوع الأحيائي في المملكة وضمان التنسيق بين جميع الجهات المختصة في هذا المجال، ومن المؤمل أن تقوم هذه اللجنة بإعداد خطط العمل الخاصة بالإستراتيجية والتي تخدم أهداف تنفيذ مواد اتفاقية التنوع الأحيائي.

٢ : ١ : ٤ أهم الإنجازات المتحققة ضمن أهداف الإستراتيجية :

٢:١: ٤ : ١ المحافظة على التنوع الأحيائي داخل الموقع (في المناطق المحمية) تم انجاز الأتي:

- تم إعلان ١٥ منطقة محمية في المملكة موضحة ومساحاتها بالجدول رقم (١٤) وموقعة على الخريطة رقم (٦) حسب توزيعها في أرجاء المملكة العربية السعودية،
- تم العمل على تحديث خطة منظومة المناطق المحمية وأولويات المناطق المرشحة للحماية ومن المتوقع إنجاز هذا العمل في نهاية العام ٢٠١٠م.
- تم تحديث خطة الإدارة لمحمية الوعول ومحمية فرسان.
- تم تعيين أربعة مدراء للمحميات.
- يتم العمل على إنشاء مركز للزوار في محمية الوعول.
- تم العمل على تشغيل محمية التيسية ومحمية نفوذ العريق هذا العام ٢٠١٠ م

أشجار العدنة

جدول رقم (١٤)

المناطق المحمية القائمة

المنطقة المحمية	سنة الإعلان	المساحة (كم٢)
١) حرة الحرة	١٤٠٧هـ	١٣٧٧٥
٢) الخنفة	١٤٠٧هـ	٢٠٤٤٥
٣) الوعول	١٤٠٨هـ	٢٣٦٩
٤) محازة الصيد	١٤٠٨هـ	٢١٤١
٥) جزر أم القماري	١٤٠٨هـ	١
٦) الطبيق	١٤٠٩هـ	١٢٢٠٠
٧) جزر فرسان	١٤٠٩هـ	٥٤٠,٨
٨) ريده	١٤٠٩هـ	٩
٩) مجامع الهضب	١٤١٢هـ	٢٢٠٠
١٠) عروق بني معارض	١٤١٣هـ	١١٩٨٠
١١) نفود العريق	١٤١٥هـ	١٩٦٠
١٢) التيسية	١٤١٥هـ	٤٢٦٢
١٣) الجندلية	١٤١٥هـ	١١٦٠
١٤) سجا وأم الرمث	١٤١٥هـ	٦٠٥٥
١٥) جبل شدا الأعلى	١٤٢٢هـ	٦٧
إجمالي مساحة المناطق المحمية		**٨٤٠٣٢**
نسبة مساحة المناطق المحمية إلى مساحة المملكة ٪		٤,٢٦٪

- **المصدر: التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام ٢٠٠٩م.**

خريطة رقم (٦)

المناطق المحمية القائمة في المملكة العربية السعودية

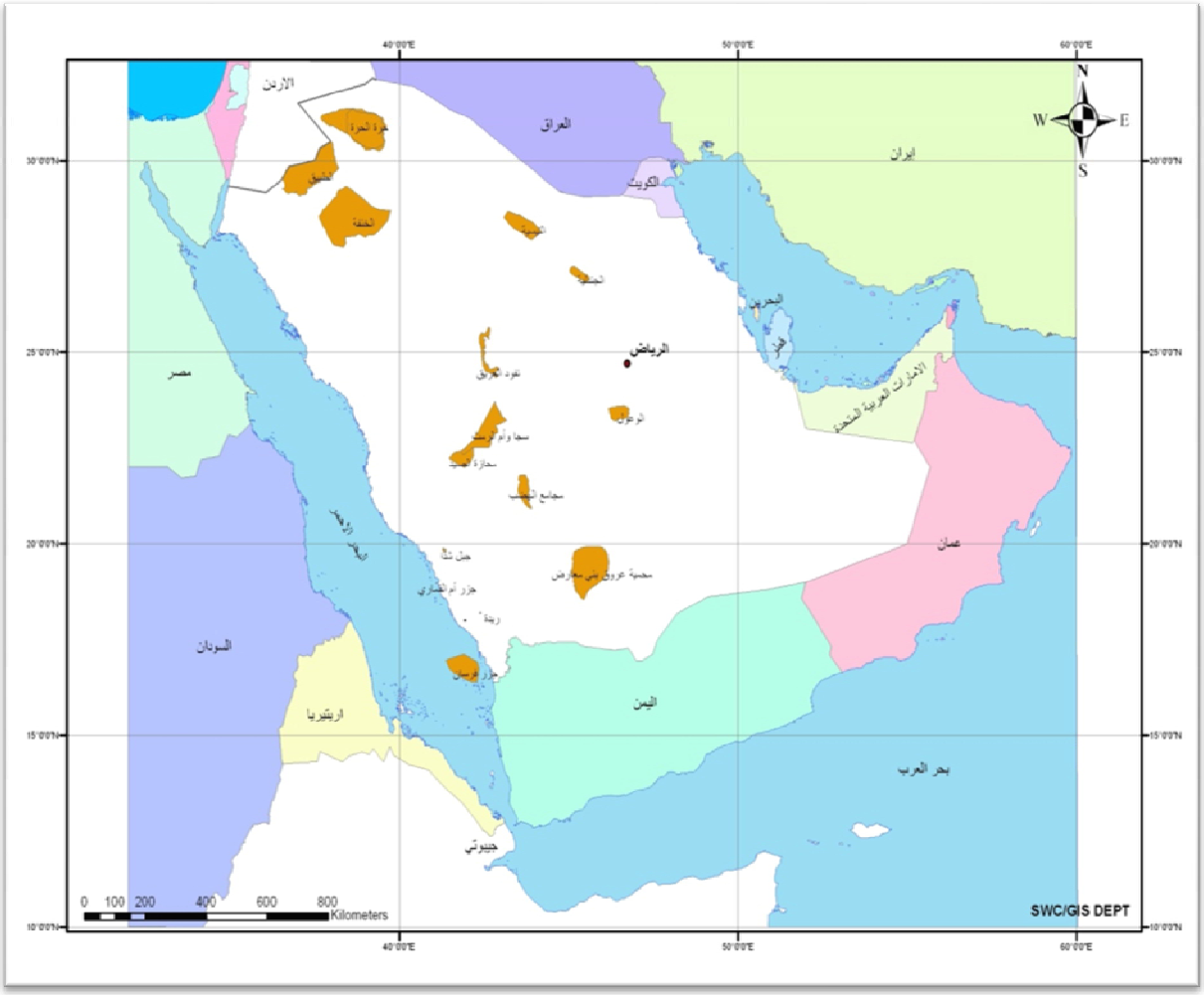

٢ : ١ : ٤ : ٢ المحافظة على التنوع الأحيائي داخل الموقع (خارج المناطق المحمية):

- تعمل وزارة الداخلية على إحكام تطبيق نظام صيد الحيوانات والطيور البرية خارج المناطق المحمية.
- تعمل وزارة الزراعة على إحكام تطبيق نظام المراعي والغابات في مناطق الغابات والمراعي خارج المناطق المحمية.
- تعمل الهيئة السعودية للحياة الفطرية على إحكام تطبيق نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها وما يستتبعه ذلك من مراقبة لأسواق ومناطق تجارة الحياة الفطرية الحية ومنتجاتها وتعيين موظفين تابعين للهيئة في منافذ الدخول والخروج البرية والبحرية والجوية للمملكة العربية السعودية.

٢: ١: ٤: ٣ المحافظة على التنوع الأحيائي خارج الموقع:

- يتم العمل مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لإنشاء حدائق الملك عبد الله النباتية العالمية.
- تم الانتهاء من إنشاء بنك البذور للنباتات المهددة بالانقراض.
- تم العمل على إصدار نظام لحدائق الحيوان.
- استمرار العمل في مشروع إكثار وحماية أشجار اللبخ.

٢: ١: ٤: ٤ المحافظة على الغابات والأراضي الحراجية وتطويرها:

صدرت موافقة مجلس الوزراء الموقر على الإستراتيجية الوطنية للغابات والتي تتضمن أحدى عشر هدفاً استراتيجياً تشمل:

- تحديد وحجز الغابات للمحافظة عليها.
- تطبيق نظام الإدارة المستدامة للغابات.
- حماية مساقط وخطوط تقسيم ومجاري المياه.
- ضمان تجدد موارد الغابات.
- توفير الدعم المؤسسي لإدارة الغابات.
- مقاومة التصحر والحد من آثاره.
- توفير منتجات وخدمات الغابات.
- توفير مجال للتنزه والسياحة الداخلية.
- دعم الإنتاج الزراعي.
- خفض التلوث.
- المحافظة على التنوع الأحيائي والإرث ألغابي.

كما تضمنت الإستراتيجية إجراءات لإنفاذها تشمل إجراءات إلزامية واختيارية وتكميليه ، أما الخطة الوطنية للغابات فقد تضمنت مشاريع الخطة حسب الأهداف الإستراتيجية. وقد نص قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الإستراتيجية الوطنية للغابات في فقرته الثانية على تشكيل لجنة في وزارة الزراعة لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. وتتكون لجنة العمل الوطنية للغابات من: وزارة الزراعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة المالية، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية.

٢: ١: ٤: ٥ المحافظة على الأراضي الرعوية الطبيعية وإنمائها:

- يتم العمل حالياً على إصدار إستراتيجية للمراعي في المملكة العربية السعودية.
- كما تقوم وزارة الزراعة بتطبيق نظام المراعي والغابات ولائحته التنفيذية الذي يهدف إلى تحديد الطاقة الرعوية للمراعي الطبيعية

٢: ١: ٤: ٦ المحافظة على الموارد البحرية الحية وإنمائها:

- تقوم وزارة الزراعة بإحكام تطبيق نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية.
- تم تشكيل لجنة رباعية للنظر في عمليات الردم و التجريف للشواطئ.
- العمل على استصدار نظام إدارة المناطق الساحلية

٢: ١: ٤: ٧ المحافظة على التنوع الأحيائي الزراعي و النباتي:

- تقوم وزارة الزراعة بتشجيع الزراعة العضوية وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة.
- تم الانضمام إلى المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

٢: ١: ٤: ٨ تنظيم الحصول على الموارد الوراثية:

يتم العمل على إصدار إستراتيجية وطنية للموارد الوراثية والمحافظة على المعارف التقليدية للسكان المحليين وعلى ضوء هذه الإستراتيجية سيتم العمل على إصدار نظام وطني للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع.

٢: ١: ٤: ٩ إدخال معايير وطنية للسلامة الأحيائية:

- تم تشكيل لجنة وطنية للسلامة الأحيائية.
- كما تم الانضمام إلى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.
- تم إعداد الإطار الوطني للسلامة الأحيائية.
- تم إصدار نظام مؤقت لدخول الكائنات المحورة وراثياً.
- إنشاء غرفة تبادل معلومات وطنية للسلامة الأحيائية.

٢: ١: ٤: ١٠ تحديث الأنظمة الخاصة بالتنوع الأحيائي وإحكام تنفيذها:

- تم إصدار العديد من الأنظمة للمحافظة على التنوع الأحيائي، الإطار رقم (١)، الطريف ١٤١٦هـ.
- تم إصدار آلية نظامية لتطبيق إستراتيجية المحافظة على التنوع الأحيائي من خلال إصدار مجلس الوزراء موافقته على تشكيل اللجنة الوطنية للتنوع الأحيائي في المملكة واعتماد ميزانية لها.
- يتم العمل على تحديث نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية حيث اقتراح إدخال مواد جديدة على النظام و تشديد العقوبات.

٢: ١: ٤: ١١ دعم البحث العلمي:

- تم تبني العديد من مشاريع البحث العلمي الخاص بالتنوع الأحيائي ضمن الخطة الوطنية للعلوم والتقنية وتم إحداث وحده بالهيئة تختص بالعلوم والتقنية وتم رصد ميزانية لها.

- توقيع تنظيم العديد من مذكرات التفاهم بين الهيئة والجامعات السعودية لتعزيز البحث العلمي في مجالات المحافظة على التنوع الأحيائي.
- تأسيس مركز متخصص للتدريب على المحافظة على الموارد الطبيعية في الهيئة.

٢: ١: ٤: ١٢ تشجيع التوعية والتعليم البيئي:

- إنتاج العديد من الإصدارات التوعوية (مجلة الوضيحي والمطويات والملصقات الحائطية)والأفلام والبرامج التلفزيونية والإذاعية.
- استخدام كافة الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة.
- تنفيذ برنامج اللقاءات المباشرة لسمو الأمين العام مع المواطنين حول المناطق المحمية.
- استقبال الزيارات للطلاب والطالبات من المدارس والجامعات السعودية في مركز الزوار للتوعية البيئية بالأمانة العامة للهيئة.
- تم استحداث برامج للدراسات العليا في بعض الجامعات السعودية عن التنوع الأحيائي.
- تقوم الهيئة بتنفيذ برنامج وطني للتوعية البيئية في المناطق القريبة من المناطق المحمية أطلق عليه اسم برنامج " نحميها لتنمو ".

مجموعة من الطلاب تعيد إطلاق بعض الطيور للبرية

٢: ١: ٤: ١٣ تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في مجال التنوع الأحيائي:

تم الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية الواردة في الإطار رقم (٢). والعمل على تفعيلها على المستوى الوطني.

إطار رقم (١)

الأنظمة التي أصدرتها المملكة العربية السعودية للمحافظة على التنوع الأحيائي

- **١٩٦٨م نظام الهيئة السعودية للحياة الفطرية:**

تم بموجب هذا النظام إنشاء جهاز حكومي يختص بالمحافظة على التنوع الاحيائي في المملكة العربية السعودية.

- **١٩٨٨م نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية:**

يحظر هذا النظام كل الأنشطة الضارة بالبيئة البحرية ويوضح إجراءات الصيد والغوص البحري . وتتولى وزارة الزراعة مسئولية تنفيذه بالتنسيق مع الهيئة السعودية للحياة الفطرية ووزارة الداخلية.

- **١٩٩٥م نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية:**

يضع هذا النظام الضوابط التي تحكم إدارة المناطق المحمية وكيفية اختيار المناطق المحمية للحياة الفطرية، وإقامتها ومراقبتها.

- **٢٠٠١م نظام صيد الحيوانات والطيور البرية:**

يحدد هذا النظام المواسم التي يسمح فيها بصيد أنواع معينة خلال العام ، ويحدد الأنواع غير المسموح بصيدها في أي وقت . وكذلك المناطق التي يحظر فيها الصيد بشكل دائم ، وبذلك يؤمن الحماية لبعض الأنواع النادرة والمهددة بخطر الانقراض، وتشرف وزارة الداخلية على تنفيذ النظام بالتنسيق مع الهيئة السعودية للحياة الفطرية.

- **٢٠٠٢م نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها:**

يضع هذا النظام الضوابط لتصدير واستيراد الكائنات الفطرية المهددة بخطر الانقراض ومنتجاتها وفق المبادئ التي أرستها اتفاقية سايتس، وتتولى الهيئة السعودية للحياة الفطرية مسئولية تنفيذها. ٢٠٠٢م النظام العام للبيئة.

- **٢٠٠٢م النظام العام للبيئة:**

يوضح هذا النظام المبادئ والأساس الذي تقوم عليها جهود حماية البيئة في المملكة العربية السعودية ويحدد الأسس والمقاييس البيئية لدراسات التقويم البيئي في مرحلة دراسة الجدوى لجميع المشروعات الجديدة وتتولى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مسئولية تنفيذ النظام بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

- **٢٠٠٤م نظام المراعي والغابات:**

يعهد هذا النظام إلى وزارة الزراعة بالمحافظة على المراعي والغابات وتنظيم كيفية الاستفادة منها . وينظم عملية قطع الأشجار والشجيرات لاستعمالها وقودا على الصعيد الشخصي أو للاتجار بها عن طريق ضرورة الحصول على تصريح مسبق، كما يحظر الرعي في مناطق معينة.

- **٢٠٠٤م نظام الحجر البيطري.**
- **٢٠٠٦م نظام الحجر الزراعي.**

إطار رقم (٢)

الاتفاقيات الإقليمية والدولية

انضمت المملكة العربية السعودية إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال التنوع الإحيائي منها:

- **اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام ٢٠٠٣م.**
- **مذكرة تفاهم حول حماية السلاحف البحرية و موائلها** في المحيط الهندي وجنوب شرق أسيا وقد وقعت المملكة العربية السعودية عليها سنة ٢٠٠٤م.
- **برتوكول المحافظة على التنوع الإحيائي وإنشاء شبكة من المناطق المحمية** في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن حيث تم التوقيع على هذا البروتوكول سنة ٢٠٠٨م.
- **اتفاقية التنوع الإحيائي (CBD)** تم الانضمام اليها عام ٢٠٠١م وهي الاتفاقية الرئيسية التي تعني بصيانة التنوع الإحيائي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار.
- **اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة (CMS)** (اتفاقية بون ١٩٧٩). وقد وقعت المملكة عليها سنة ١٩٩٠م. وتعمل الهيئة السعودية للحياة الفطرية مع دول الانتشار الطبيعي للحبارى على توقيع اتفاقية لحماية طيور الحبارى لتعمل تحت مظلة هذه الاتفاقية.
- **الاتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي** (اتفاقية التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو بالأمم المتحدة سنة ١٩٧٢م). وقد وقعت عليها المملكة في العام ١٩٧٨م. وتضع هذه الاتفاقية قواعد الاعتراف الدولي بالمواقع ذات الأهمية الطبيعية أو الثقافية التي يهم العالم المحافظة عليها.
- **اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES)** (سايتس ١٩٧٣م) وقد وقعت عليها المملكة العربية السعودية سنة ١٩٩٦م.
- **اتفاقية مكافحة التصحر** وقد وقعت عليها المملكة سنة ١٩٩٧م.
- **اتفاقية التغير المناخي.**

٢ : ١ : ٤ : ١٤ تنمية السياحة البيئية:

- تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للسياحة والآثار والهيئة السعودية للحياة الفطرية.
- تم البدء في اختيار بعض المناطق المحمية للسياحة البيئة.
- تم العمل على تأسيس بنية تحتية للسياحة في تلك المناطق المحمية.
- تم إعداد مشروع الضوابط تأجير بعض الأراضي للمستثمرين في بعض المناطق المحمية المخصصة للسياحة البيئية.

٢ : ١ : ٥ المشكلات التي تعيق تطبيق اتفاقية التنوع الأحيائي والإستراتيجية

- التأخر في إعداد خطط العمل التنفيذية للإستراتيجية
- ضعف قدرة المجتمعات المحلية على دعم ومساندة جهود المحافظة على التنوع الأحيائي.
- ضعف آلية التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتنوع الأحيائي وإدارة الموارد الطبيعية.
- نقص برامج التوعية البيئية طويلة الأجل للمحافظة على التنوع الأحيائي.

٢ : ١ : ٦ المقترحات للتغلب على المشاكل

للتغلب على المشاكل في البند خامساً يقترح القيام بالاتي:

- الإسراع في أعداد خطط العمل التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي و تشكيل سكرتارية متخصصة لها.
- الاستمرار في تنفيذ برامج لدعم وتوعية المجتمعات المحلية المحيطة بالمناطق المحمية.
- تعزيز وتطوير آلية التنسيق بين الأجهزة الحكومية العاملة في مجال التنوع الأحيائي.
- تخطيط وتنفيذ برامج طويلة الأمد للتوعية البيئة لها صفة الاستمرارية.
- إحكام تطبيق الأنظمة في المناطق المحمية وخارج المناطق المحمية.

٢ : ٢ الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر:

والتي تم الانتهاء من إعدادها سنة ٢٠٠٥م، وقد تضمنت عدة أهداف منها:

٢ : ٢ : ١ المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (تربة، مياه، غطاء نباتي، ثروة حيوانية مستأنسة وبرية): وذلك من خلال تنفيذ السياسات التالية:

- حصر وتقييم الموارد الطبيعية المتجددة في جميع مناطق المملكة.
- مراجعة وتقييم وتحديث الأنظمة واللوائح القائمة الخاصة بالمحافظة على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة (في جميع الجهات ذات العلاقة).
- إعادة تأهيل الموارد الطبيعية المتدهورة ورفع إنتاجيتها.
- ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية في تنمية و إدارة الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة عليها.